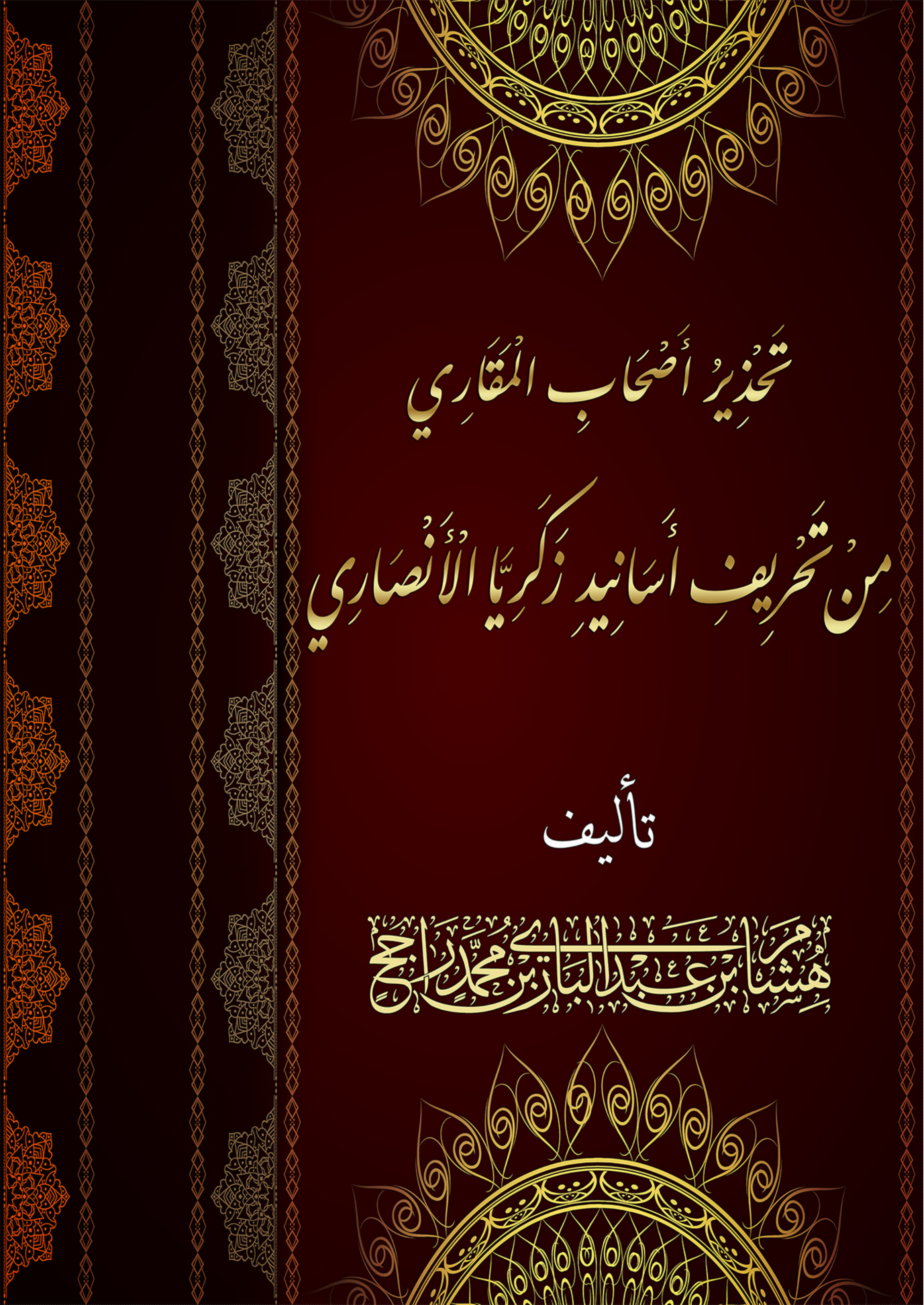

تحذير أصحاب المقاري
من تحريف أسانيد زكريا الأنصاري
تأليف
هشام بن عبد الباري بن محمد راجح

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الرد المفصل

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، وأصلي وأسلم على خير من تعلم القرآن وعلمه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن صاحب الوجازة رد على المستبعد من لجنة المصحف الشريف بمصر -بسبب أخطائه الجوهرية، وغير ذلك- السيد ابن عبد الرحيم، في عدم ذكره ابن الجزري في إسناده القراءات العشر، من طريق طيبة النشر! بل يسندها من طريق زكريا الأنصاري عن شيوخه، عن غير ابن الجزري! والعجيب أن ذلك في إجازات المسجد النبوي!، وقد سالت الدكتور: أيمن سويد عن تركيب تلك الأسانيد فانكره أشد الإنكار. ثم رد السيد على صاحب الوجازة برد يتصف بالضعف العلمي والخلقي الذي يتضح في الأمور التالية:

١. عدم قدرته على تحرير مذاهب العلماء:

من المقرر لمعرفة مذهب أحد العلماء جمع أقواله كلها، فمثلا إذا أردنا أن نحرر مذهب ابن الجزري أو غيره من العلماء في مسألة اشتراط التلاوة لكل القرآن في كل طبقات السند، فلابد من أن نجمع كلامه كله، ومن المعلوم أن ابن الجزري

يعتمد إسناد يحي بن آدم عن شعبة، وهي سماع للحروف للتلميذ من شيخه ليس فيها تلاوة كل القرآن البتة، واعتمد تحمل ابن مجاهد عن قنبل، وهو بإقرار السيد عبد الرحيم ليست تلاوة، وقد اعتمد ابن الجزري في أسانيد النشر كثيرًا من الأسانيد التي ليست بالتلاوة، وهذا يعلمه طلاب العلم فضلا عن العلماء.

٢. الحيدة (المراوغة):

ويتضح ذلك في أمرين:

الأول: تجاهل الرد على بعض الحجج التي أوردت عليه مثل أخذ العلماء بطرق التلاوة وغيرها، فقد تجاهل الرد على أخذه هو نفسه بإسناد ابن مجاهد عن قنبل، وأخذه بإسناد يحي بن آدم عن شعبة، وهو بين أمرين أحلاهما مر إما أن يقر بخطئه في قصر أخذه بالأسانيد التي تتصل بالتلاوة فقط، وإما أن يرد هذه الأسانيد التي تلقتها الأمة بالقبول فيتبع غير سبيل المؤمنين.

الثاني: التوسع في الكلام في مسائل لا يخالفه فيها أحد، من وقوع الخطأ في أسانيد الشيوخ، فقد سبقه إلى تصويب ذلك عديد من الناس، ولا يختص هو بذلك، ولعل جزءًا كبيرًا مما

كتب يدخل تحت هذا، فهو يكثر من ذكر الإجازات والتراجم مما لا يتناول مسألة وضعه للأسانيد على الشيوخ، وإنما يصلح هذا مع غير المتخصصين، ممن يخلطون بين أمر معرفته بالإجازات والتراجم وما بين تغييره وردِّه لما قبله علماء الأمة منذ قرون، حيث إنهم يقبلون بعض صور التحمل بغير التلاوة، ويتغافل عن أن نقطة الخلاف هو فيما تلقاه شيوخ الأنصاري عن ابن الجزري وما تلقاه الأنصاري عن شيوخه، وهو نفسه قد تلقى أسانيد ليس في كل طبقاتها تلاوة بالقبول في عدة مواضع، والمقصود أن المعارضين له يقصدون بالإجماع إجماع أئمة القراءات على إسناد طريق زكريا الأنصاري في الطيبة من طريق ابن الجزري فقط، لا أنهم يقصدون أنهم أجمعوا على ما فيه خطأ، يفهم هذا كل إنسان سليم العقل لا البليد ولا المغرض.

٣. تحقير المسلم:

ومن ذلك قوله (تلميذ) فهل كان الشافعي تلميذًا لابن حنبل عندما طلب منه إمداده بالأحاديث ليأخذ منها الفقه، وإن وصف الشافعي بذلك فهل يكون هذا من باب التحقير، وكذلك قوله (مجموعة معلومة ومعروفة، يقفون أمام إصلاح

الأسانيد القرآنية، ولا يتورعون عن ارتكاب الآثام في سبيل ذلك) فهل ما كتبه خمسون متخصصًا في الإنكار عليه، ويعلم جيدًا أن منهم شيوخًا للمقارئ في بلاد المسلمين، فهل يصح أن يتكلم عنهم بهذه الطريقة الفجة؟، وهم في الحقيقة يقفون أمام إفساد الأسانيد القرآنية لا إصلاحها.

٤. تحجير الواسع:

فرأيه هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، ورأي غيره خطأ لا يحتمل الصواب، ففي مسألة الحدادي يثبت توثيق تلميذه الدسوقي له، وهذا كاف للتوثيق عند أكثر العلماء، ثم يصر على أن هذا لا يكفي، فإذا كان هذا مذهبك فلم ترد مذهب غيرك، ومنها اعتداده بعقله في استبعاد أن يكون الحدادي موجودًا ولا يتهافت عليه القراء، وهو يعلم أن قراء دسوق كانوا مغمورين لعقود من الزمان حتى تنبه لوجودهم طلاب العلم.

ومدرسته هذه هي مدرسة الرأي الواحد، وهي على غير نهج السلف من تحمل بعضهم لاجتهاد بعضهم الآخر في المسائل الاجتهادية، ومدرسة الرأي الواحد من أكثر الأسباب التي تضر المسلمين في عصرنا.

٥. التناقض:

فهو كما سبق يعتمد إجازات فيها في بعض طبقاتها تحمل بغير التلاوة فيوردها في الإجازات التي يضعها، ثم يتباهى بأن أسانيده تتميز بأنها بالتلاوة، علمًا بأنه لم يقرأ على الشيخ سعيد العبد الله إلا "بعض القرآن"، ومع ذلك فقد أعطى أسانيد بهذه الإجازة لطلابه، ثم من أجل دعوى الحرص على اتصال الأسانيد بالتلاوة يهدم أسانيد للقراءات تلقاها العلماء بالقبول لنحو خمسمائة سنة.

٦. الأسلوب الإنشائي العاطفي غير العلمي:

وهو أسلوب غير علمي بالمرة يتميز به السيد عبد الرحيم في المبالغة والتهويل، من مثل قوله: إن قراء المسجد النبوي يقبلون ما يفعل من تبديل لا داعي له في أسانيدهم، علمًا بأن بعضهم ينكره أشد الإنكار، وبعضهم يدعو على من يفعله، ويقبل به بعضهم الآخر على مضض، ويكثر من تصدير عبارة المسجد النبوي ليرفع من قيمة كلامه، مع أن هذا التصدير هو ما منع الناس من شدة الإنكار على ما يفعله؛ خشية أن يستغله المغرضون، فهم ساكتون كرهًا، ومنه تبكيت المخالف بعبارات جارحة، مع أن أول رد أرسل إليه

كان في غاية الأدب، ومنه ادعاؤه المحافظة على أسانيد الشيخ الأنصاري، والتبجح بتفرده بذلك، وهو يهدم جزءًا منها تلقاه العلماء بالقبول، مع أن مخالفيه لا يخرجون عنها، ويدافعون عنها كلها سواء ما كان منها بالتلاوة أو بغيرها.

٧. إظهار أخطاء العلماء دون محاولة الاعتذار عنهم:

فهو يعرض أسانيد لقراء كبار مثل المتولي، ويبين ما فيها من أخطاء؛ ليستدل على ما يقوم به، مع أنه يعلم أن بعضهم غير مبصرين، وقد يخطئ النساخ في كتابة إجازاتهم، ومعارضوه وإن كانوا يقرون بضعف بعض شيوخ القراءات في ضبط الأسانيد وعدم معرفتهم بأسماء بعض الشيوخ، فإن هذا يطوى ولا ينشر بهذه الطريقة؛ مراعاة منهم لقدر ما خدموا به الأمة، فأقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم. وقد أظهر أغلاط هؤلاء الأئمة ولم يعتذر لهم؛ ليثبت إجماعهم على أخطاء في أسانيدهم، ويريد أن يرد به إجماع القراء على أن إسناد الطيبة من طريق زكريا لا يكون إلا من طريق ابن الجزري. ولكن ما ذكره من إجماع هؤلاء الأئمة منقوض، ولا يصح شيء منه.

وسنبين ذلك في الرد المفصل - بإذن الله - .

وأما الإجماع الذي ذكره صاحب الوجازة فلا يستطيع نقضه السيد.

فلا هو الذي أحسن الأدب مع العلماء! ولا هو الذي أصاب مراده!

ظلمات بعضها فوق بعض!

٨. الادعاء على الخصم المناقش واتهامه في نيته بدون حجة:

فهو يجعل دفاع القراء عن بعض الأسانيد من باب طلب العلو، مع أنهم تكلموا في أسانيد أعلى منها مثل أسانيد الشيخ عبيد الله الأفغاني ـ رحمه الله تعالى ـ العالية للغاية، والفهم الصائب لدفاعهم هو أنهم يدافعون عما لا يثبت عندهم فيه قدح مؤثر، ومثل اتهامهم بأنهم يفسدون أسانيد الأنصاري، مع أنهم يقبلونها كلها ما كان منها بالتلاوة أو بأساليب التحمل الأخرى، طالما قبل مثلها شيوخ قبل الأنصاري وبعده.

٩. إهمال ما تلقاه الشيوخ بالقبول:

وهذا هام جدًا في إثبات حروف القراءات وهيئة أدائها فإنه تثبت به قطعيتها؛ لأن التلقي بالقبول هو ما يفيد القطعية لأسانيد تدور على شيخ واحد هو الأنصاري؛ إذ لا يثبت

التواتر بشخص واحد، ثم هو يدعو إلى الانتقال إلى أسانيد لا يتلقاها معظم شيوخ عصرنا بالقبول، وهم كثر، إذ يرد أغلب المعاصرين ما يقوم به من تركيب الأسانيد.

١٠. إجبار المخالف على الأخذ بمذهبه:

وذلك بتشجيع غيره على إرغام القراء على الأسانيد التي يركبها، مع أن بعض المرغمين على ذلك يعتبرها أسانيد موضوعة على الشيوخ، لم يعط هو نفسه بها سندًا، بل يركبها تركيبًا، وقد يكون بعض الشيوخ ممن توفاهم الله تعالى غير راض عنها ولا يقبل أن تنسب له، وإذا طال الزمان فقد يتهم الناس هؤلاء الشيوخ بوضع هذه الأسانيد، فيكون قد أساء إليهم، حتى أن كبيرًا من الشيوخ الذين يتعرضون لتلك الضغوط قال: إنه يعطي طلابه إجازة أخرى غير ما يأخذ الطالب من قسم الإجازات بالمسجد النبوي؛ من باب دارهم ما دمت في دارهم، وأرضهم ما دمت في أرضهم.

١١. الدعوى الأوسع من الدليل:

وذلك باستغلال الخطأ في بعض الإجازات لتبديل الأسانيد التي تحمل بها القراء إجازاتهم، فإصلاح السقط في الأسانيد، وإصلاح أسماء الرواة والقراء، لا يجيز لأحد أن يركب أسانيد

لم يخترها شيوخنا، ولم يتلقها أغلب علماء القراءات بالقبول، مع كل المحذورات التي تتبين مع الوقت.

١٢. الكذب في الأحرف على الشيوخ:

فهو يسند عن الشيوخ ـ من طرق لم يتلقوها ـ أحرفًا لم يقرؤوا بها، وكمثال على ذلك يسند عن شيوخه من طريق أبي حيان القراءات السبع، وذلك من كتاب (عقد اللآلئ) له، إذ إن أبا حيان أخذ كتابه المذكور من تسعة كتب.

وأحيانًا يذكر في الإجازة أنها من الشاطبية، وأحيانًا يطلق السند دون ذكر الكتاب، لكن في الحالين فإن الطالب لم يقرأ بما أقرأ به أبو حيان، فمثلا لم يقرأ أحد من شيوخنا ألبته في قوله تعالى "حتى يثخن في الأرض" بتشديد "يُثَخِّنَ"، ومن المقرر عند الجميع أنه لا يقرأ القارئ بما لم يقرأ به على شيوخه.

ثم إنه حتى يخرج من الحرج يذكر الإسناد من الشاطبية وليس فيه الشاطبي، ومن الطيبة وليس فيه ابن الجزري، وأحيانًا يذكر أسانيد تمر بهما حتى لا ينكر عليه.

١٣. الكبر:

فقد أخطأ في إسناد طريق الأصبهاني من طريق الشيخ محمد سابق السكندري الذي لم يقرأ بطريق الأصبهاني على أحد، وبُين له ذلك كما بُين له كثير من أخطائه فلم يقر بذلك، بل رواغ كعادته وتوسع في كلام خارج عن النزاع، ولو كنت مكانه لشكرت من دلني على خطئي، وسارعت بتصحيحه، ولطلبت من قسم الإجازات الاعتراف بخطئهم؛ إذ إنهم يدعون تصحيح الأسانيد.

هذا المختصر من ردي عليه حتى أرد الرد الكامل إن شاء الله تعالى، وقد نشر مقالة على صفحته في الفيس بوك فاضطررت إلى الرد عليه ليصل ردي لجميع المسلمين من المتخصصين في العلوم الشرعية، حتى يتبين مدى الخطأ الذي يقع فيه.

وإني إذ أكتب هذا الرد على عجالة، أعد القراء والمهتمين بهذا الأمر بكتابة نقد للأسانيد التي يركبها، والتي انتشرت في العالم الإسلامي بسبب إعطائها من قسم الإجازات في المسجد النبوي، وسأبدأ بإرفاق جدول أبين فيه ما خالف فيه أبو حيان في روايته الأحرف التي في الشاطبية، حيث إن بعض الأسانيد التي يضعها ـ المستبعد من لجنة المصحف بمصر لأخطائه الجوهرية السيد عبد الرحيم ـ تمر بالشيخ أبي

حيان دون مراعاة لمخالفة الرواية التي رواها الشاطبي وابن الجزري لما اختاره أبو حيان، وهذا من أشد ما أحدثه وابتدعه، والله المستعان.

ناصر أسانيد القراءات ومبطل كيد محرفيها
هشام عبد الباري راجح
شيخ مقرأة بوزارة الأوقاف المصرية سابقًا
عضو نقابة قراء مصر
رئيس قسم تحقيق الأسانيد بمركز المعصراوي
مدير أكاديمية القرآن والقراءات بولاية كلنتان ماليزيا